

الأستاذ حمودي عبد الرزاق

المعين في المنازعات المدنية والإدارية

بأحدث النصوص التشريعية وأهم الاجتهادات
القضائية الصادرة عن المحكمة العليا و مجلس
الدولة و المحكمة المتنازع المتضمنة قرارات لم يسبق
نشرها.

L'ASSISTANT EN CONTENTIEUX CIVILS ET ADMINISTRATIFS

- ✚ Avec tous les textes législatifs les plus récents ,
- ✚ Et les précieuses jurisprudences de la Cour Suprême ,
Conseil d'Etat et le Tribunal des Conflits (arrêts inédits).

الطبعة الأولى



04	 مقدمة
	الجزء الأول : قانون الإجراءات المدنية
05	 والإدارية
	الجزء الثاني : بعض أحكام قانون العمل
155	 المتعلقة بالإجراءات القضائية
	الجزء الثالث : التنظيم القضائي
165	
167	 الباب الأول : التقسيم و التنظيم القضائي
188	 الباب الثاني : المحاكم الإدارية
190	 الباب الثالث : مجلس الدولة
199	 الباب الرابع : محكمة التنازع
	الجزء الرابع : المصاريف القضائية
205	
209	 الجزء الخامس : المساعدة القضائية
	الجزء السادس : القواعد الخاصة المطبقة
223	 على بعض أحكام القضاء
	الجزء السابع : قانون منازعات الضمان الإجتماعي
227	
	الجزء الثامن : الاجتهادات القضائية الخاصة
241	 بإجراءات المنازعات المدنية والإدارية
	الباب الأول : الاجتهادات القضائية للمحكمة العليا في إجراءات المنازعات المدنية
243	 والإدارية
243	 الفصل الأول : مبدأ التقاضي على درجتين
243	 الفصل الثاني : الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية

246	الفصل الثالث : في تنازع الاختصاص
247	الفصل الرابع : قبول الدعوى شكلاً
248	الفصل الخامس : في الأوامر والأحكام الولائية
248	المبحث الأول : الأوامر الولائية
249	المبحث الثاني : الأحكام الولائية
249	الفصل السادس : إجراء الصلح أمام الخبير
250	الفصل السابع : سقوط الخصومة
251	الفصل الثامن : سقوط الحق في الطعن
252	الفصل التاسع : الأحكام الغير قابلة للطعن
252	الفصل العاشر : الدعوى التفسيرية
253	الفصل الحادي عشر : في طرق الطعن العادية و الغير العادية
253	المبحث الأول : المعارضة
253	المبحث الثاني : الاستئناف
253	المبحث الثالث : الاعتراض الخارج عن الخصومة
254	المبحث الرابع : إلتماس إعادة النظر
255	المبحث الخامس : الطعن بالنقض
260	الفصل الإثني عشر : حجية القرار الصادر عن المحكمة العليا بالنسبة لقرار آخر
261	الفصل الثالث عشر : الوصف القانوني للحكم الصادر بعد مرحلة النقض و الإحالة
261	الفصل الرابع عشر : تنفيذ الأحكام الأجنبية
261	الفصل الخامس عشر : الإشكال في التنفيذ
262	الفصل السادس عشر : تصحيح الخطأ المادي
263	الفصل السابع عشر : شرط اللجوء للتحكيم المتفق عليه
263	الفصل الثامن عشر : في منازعات الضمان الإجتماعي
264	الفصل التاسع عشر : إعادة السير في الدعوى بعد الخبرة
265	الباب الثاني : الإجتهاادات القضائية لمجلس الدولة في إجراءات المنازعات الإدارية...
265	الفصل الأول : الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية
267	الفصل الثاني : حالات رفع دعوى تجاوز السلطة

267	المبحث الأول : عدم الاختصاص الموضوعي
267	المبحث الثاني : الإنحراف بالسلطة
268	الفصل الثالث : التظلم الإداري المسبق
268	الفصل الرابع : قبول الدعوى الإدارية من حيث الشكل
271	الفصل الخامس : قطع التقادم في أجل رفع الدعوى
272	الفصل السادس : صلح الأطراف المتخاصمة أمام القضاء الإداري
272	الفصل السابع : وقف تنفيذ القرار الإداري
273	الفصل الثامن : دعوى القضاء الكامل
273	المبحث الأول : النزاع المتعلق بالتعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة
273	المبحث الثاني : إلزام البلدية بنقل ملكية القطعة الأرضية محل النزاع
274	المبحث الثالث : مسؤولية الوالي عن حماية النطاق الأمني للمؤسسة
274	المبحث الرابع : إلغاء العقد الإداري
275	الفصل التاسع : تصحيح الخطأ المادي الوارد في قرار القضاء الإداري
275	الفصل العاشر : الطعن التفسيري
276	الفصل الحادي عشر : وقف تنفيذ حكم المحكمة الإدارية
276	الفصل الثاني عشر : القضاء الاستعجالي
277	الفصل الثالث عشر : طرق الطعن العادية و الغير العادية في القضاء الإداري
279	الفصل الرابع عشر : في إختصاصات مجلس الدولة
	الباب الثالث : الإجتهاادات القضائية للمحكمة العليا و مجلس الدولة فيما يخص
282	أعوان القضاء
282	الفصل الأول : في شؤون المحامين
285	الفصل الثاني : في شؤون المحضرين
287	الفصل الثالث : في شؤون الموثقين
	الباب الرابع : قضاء محكمة النزاع في مسائل تنازع الإختصاص المتعلق بالمنازعات
288	المدنية والإدارية

"المعين في المنازعات المدنية و الإدارية"

كتاب آخر مهم للأستاذ حمودي عبد الرزاق يجد فيه كل مشتغل في عالم المنازعات وكذا طلبية الحقوق والقضاء وممارسي القانون مايلي :

✓ تجميع وتحيين لأهم النصوص التشريعية الجد حديثة، المنظمة لسير الدعاوى المدنية و الإدارية و كيفية الفصل فيها.

✓ أحدث الإجهادات القضائية المنشورة و الغير منشورة الصادرة عن المحكمة العليا و مجلس الدولة ، لا سيما تلك التي صدرت في إطار دخول قانون الإجراءات المدنية و الإدارية حيز التنفيذ؛ و أيضا تلك التي تعني شؤون حياة المهن الحرة التي يمارسها الأساتذة المحامون و المحضرون و الموثقون .

✓ أهم القرارات التي تعكس الدور الكبير الذي تلعبه محكمة التنازع في حسم مسائل الاختصاص السلبي والإيجابي ما بين الجهات القضائية الإدارية و الجهات القضائية العادية.

للمؤلف المراجع الآتية :

- دليل الإجهادات القضائية في القضايا الإجتماعية ، (بجزئين)
- قضاء النقض في القضايا الجزائية و الجمركية (بجزئين)
- المحاكمات الجزائية شرحا و عمليا في ثلاثة أجزاء
- المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة العليا في الدعاوى التجارية
- القانون الجزائي للأعمال الجزائي
- عرائض و مذكرات الدعاوى العقارية
- « Le juriste et le contentieux social »
- « Les correspondances des juristes »
(en trois (03) tomes)

رقم الإيداع : 2013 - 2458

